A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/67
14 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا، السيدة شارلوت أباكا

(A) GE.08-10551 030308 040308

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج التي خلصت إليها بعثة قامت بها الخبيرة المستقلة إلى ليبيريا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وخلال هذه البعثة التي استغرقت عشرة أيام، اجتمعت الخبيرة المستقلة بممثلين رفيعي المستوى عن السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية والقضاء، وبمسؤولين حكوميين، والمجتمع المدني، وهيئات وصناديق الأمم المتحدة، وبعض الزعماء التقليديين وأعضاء السلك الدبلوماسي. وشكلت المعلومات التي تم الحصول عليها إسهامات قيّمة في تقييم الخبيرة المستقلة للتقدم المحرز، ولدواعي القلق والتحديات والثغرات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ليبيريا.

وقد أُحرز، منذ تقديم التقرير الأخير، تقدم كبير في تحسين الوضع الأمني وتنفيذ بعض الجوانب المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأدى قيام مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة على الأحجار الكريمة والأخشاب إلى فتح سُبل إدرار الدخل بالنسبة للقطاعين العام والخاص على السواء. كما أُحرز تقدم في عمل لجنة الحقيقة والمصالحة. فقد أنشئت أمانة اللجنة وتم تعيين أمين تنفيذي. وأُنشئت لجان فرعية في المقاطعات والمناطق تابعة للجنة الحقيقة والمصالحة. ومع ذلك، لا تزال اللجنة تواجه تحديات كثيرة نتج عنها تأخير الإدلاء بالإفادات وعقد الجلسات العامة. وتشمل هذه التحديات أوجه قصور تتعلق بالهياكل والميزانية.

وثمة شواغل خطيرة لا تزال قائمة فيما يتعلق بسيادة القانون والنظام القضائي. فالأحكام التمييزية في اللوائح التنظيمية الخاصة بالمناطق الداخلية من البلد لم تلغ بعد، ويُصنّف بعض الليبيريين حتى الآن على أنهم متحضرون أو غير متحضرين. ومن الشواغل الرئيسية ضعف تنفيذ القانون المتعلق بالاغتصاب، واستمرار الممارسات التقليدية الضارة والتمييزية، كالمحاكمة بالتعذيب. وتتواصل ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي لم يُحظر بموجب القانون.

وبالتالي، فإن حكومة ليبيريا والمجتمع الليبيري بأسره يواجهان تحديات كبيرة. وفي حين أبدت الحكومة الإرادة السياسية لتغيير المجتمع وقدمت دعماً قوياً لمشاريع تخفيف الفقر بالنسبة للفئات السكانية المحرومة، فلا بد من أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم الدعم في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من أجل معالجة الثغرات المتصلة بقدرات الهياكل الحكومية.

وتختتم الخبيرة المستقلة تقريرها بتقديم مجموعة توصيات إلى حكومة ليبيريا، والمجتمع الدولي والأمم المتحدة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولاً - عرض عام لحالة التنمية البشرية	١-٥	٥
ثانياً - تطورات حدثت مؤخراً	٦-١٥	٥
ألف - الحالة الأمنية والسياسية	٦-٧	٥
باء - لجنة الحقيقة والمصالحة	٨-١٢	٦
جيم - اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	١٣-١٤	٧
دال - المجلس التشريعي	١٥	٧
ثالثاً - الإصلاح القانوني وسيادة القانون	١٦-٢٧	٧
ألف - إعادة النظر في التشريعات الوطنية	١٦	٧
باء - نظام العدالة الليبيري	١٧-٢٣	٧
جيم - القضاء على الإفلات من العقاب	٢٤-٢٧	٩
رابعاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان	٢٨-٤٤	٩
ألف - حقوق الإنسان في مزارع المطاط	٢٨-٣٢	٩
باء - حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة وتنفيذ القانون المتعلق بالاغتصاب	٣٣-٣٩	١٠
جيم - حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال	٤٠-٤٢	١٢
دال - الممارسات التقليدية الضارة	٤٣-٤٤	١٢
خامساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٤٥-٦٣	١٣
ألف - الصلة بين الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان	٤٥-٤٦	١٣
باء - الحق في الغذاء	٤٧	١٣
جيم - الحق في العمل والأجر المجزي ودفع المرتبات بانتظام	٤٨-٤٩	١٣
دال - الحق في الصحة البدنية والعقلية	٥٠-٥٦	١٤
هاء - الحق في التعليم	٥٧-٦١	١٥
واو - توزيع الموارد والخدمات	٦٢-٦٣	١٦
سادساً - حلقة عمل تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان	٦٤-٦٦	١٦
سابعاً - الثغرات ودواعي القلق	٦٧-٧٠	١٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثامناً - استنتاجات	٧١-٧٣	١٨
تاسعاً - توصيات.....	٧٤-٨٠	١٨

Annexes

I.	List of interlocutors.....	٢١
II.	List of Participants of the workshop to Promote and Protect human rights	٢٤
III.	Participants in meetings with members of civil society.....	٢٦
IV.	List of participants in the meeting with paramount Chiefs of Grand Cape Mount County	٢٧
V.	Map of Liberia.....	٢٨

أولاً – عرض عام لحالة التنمية البشرية

١- وفقاً للمؤشرات الأساسية التي تشمل العمر المتوقع عند الولادة، والمعدل الإجمالي للتسجيل في التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي، ومعدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة وانتشار سوء التغذية بين السكان، فإن ليبيريا هي واحدة من أقل البلدان نمواً في الوقت الراهن.

٢- ويبلغ عدد سكان البلد ٣,٢ مليون نسمة (٢٠٠٥)[(١)]. وتتألف التركيبة السكانية في معظمها من ١٨ مجموعة إثنية محلية تعيش جنباً إلى جنب مع عدد قليل من الليبيريين – الأمريكيين والكنغوليين. واتسم تاريخ ليبيريا بتركيز السلطة السياسية والموارد الاقتصادية والمزايا الاجتماعية في أيدي الليبيريين – الأمريكيين الذين يشكلون ٣ في المائة من السكان.

٣- وتعيش الغالبية العظمى من الليبيريين في حالة فقر: يعيش ٧٦,٢ من السكان تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولار واحد في اليوم، ويعيش نصف السكان تقريباً في فقر مدقع (أقل من نصف دولار في اليوم).

٤- وعلى المستوى الوطني، يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٤٢,٥ سنة، وفقاً لحسابه خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٤، كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٢٣٥ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. ولأسباب تتعلق بالافتقار إلى التعليم والتوعية بتنظيم النسل، فإن معدل الخصوبة الإجمالي في المناطق الريفية (٦,٢ ولادة) أكبر بكثير منه في المناطق الحضرية (٣,٨ ولادة). ويتركز السكان بصورة أساسية في المناطق الريفية التي تضم ٦٨ في المائة من السكان.

٥- ويبلغ معدل الأمية نسبة كبيرة هي ٦٣ في المائة؛ وتبلغ نسبة النساء الأميات ٧٣ في المائة مقارنةً بنسبة ٥٠ في المائة من الرجال. وثمة تفاوت أيضاً بين المناطق الريفية والحضرية: يبلغ عدد الذين يحسنون القراءة والكتابة من سكان الريف حوالي ٢٥ في المائة فقط.

ثانياً – تطورات حدثت مؤخراً

ألف – الحالة الأمنية والسياسية

٦- أُحرز تقدم كبير في تحسين الأمن وتحقيق بعض الجوانب المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأدى قيام مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة على الأحجار الكريمة والأخشاب إلى إعادة فتح موارد إدرار الدخل للقطاع الخاص وزيادة الوعاء الضريبي للحكومة. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز قدرتها على الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(١) أُخذت جميع بيانات مؤشر التنمية البشرية من تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ISBN 0-230-50058-7. وهو متاح على العنوان http:/hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2006/.

٧- ولا تزال المجتمعات المحلية منقسمة بشأن قضايا تتعلق بالأرض والثروة والدين. ولا يزال المجتمع الليبيري يعاني من انقسامات كبيرة؛ وهي مستمدة من مفاهيم ترى أن بعض الهويات والمعتقدات الدينية غير قانونية لأنها ليست ليبيرية الأصل. ويسود مفهوم أن ليبيريا دولة مسيحية، ورفض هوية "الماندينغو" باعتبارها غير ليبيرية من الناحية القانونية. وأصبح التمييز القائم على أساس إثني أكثر تعقيداً بسبب التسييس الإثني خلال الحرب. وتؤدي النزاعات بسبب الأرض والثروة، وهي أشد حدة في مقاطعة نمبا، إلى وقوع صدامات بين مختلف المجموعات الإثنية، ولا سيما في مدينة غانتي وفي مقاطعة لوفا.

باء - لجنة الحقيقة والمصالحة

٨- منذ التقرير الأخير الذي قدمته الخبيرة المستقلة المعنية بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية (A/HRC/4/6)، أُحرز بعض التقدم فيما يتعلق بتنفيذ قانون إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيريا. وكانت الخطوة الهامة هي إنشاء أمانة وتعيين أمين تنفيذي للجنة. كما أُنشئت لجان فرعية للحقيقة والمصالحة في المقاطعات والمناطق. واعتمدت اللجنة قواعد وإجراءات منقحة لعملها.

٩- واضطلعت اللجنة بأنشطة شملت إطلاق حملة توعية وطنية في تموز/يوليه وتنظيم حلقة عمل للمجالس التقليدية والزعماء الدينيين. وكان هدف حلقة العمل هو تشجيع إشراك المجالس التقليدية والزعماء الدينيين في عملية الحقيقة والمصالحة. وقد شاركت الخبيرة المستقلة في حلقة العمل تلك.

١٠- وثمة عوامل كثيرة تتسبب في إعاقة عمل اللجنة تشمل مسائل هيكلية تتمثل عادة في عدم وضوح مهمة اللجنة وسوء تنظيم عملها. وبإيعاز من فريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا، ونتيجة للشواغل الخطيرة المتصلة بعدم استعداد اللجنة، جرى في آذار/مارس إنشاء فرقة عمل تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولجنة الحقيقة والمصالحة. وهدف فرقة العمل هو مساعدة اللجنة في معالجة المسائل المتصلة بالإدارة والموظفين، فضلاً عن مساعدتها في وضع خطة عمل. وعلى الرغم من الحاجة إلى مشاركة جميع عناصر المجتمع الليبيري مشاركةً تامةً، إذا أُريد للجنة أن تعمل بفعالية تامة، فإن المناطق الريفية والنائية لا تزال تجهل وجود هذه اللجنة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الوفاء بالحاجة الماسة إلى الاختصاصيين النفسيين، إذ تبين أن من الصعب توفر العدد المناسب من الاختصاصيين المؤهلين القادرين على العمل على أساس التفرغ. والتحدي الرئيسي الآخر الذي واجه اللجنة هو قصور الميزانية. فالميزانية المتوقعة للفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ التي تبلغ ١٤ مليون دولار لم يُستلم منها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ سوى ٢,٢ مليون دولار.

١١- وسيؤدي التأخير الإضافي في تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية التقنية، بعد استقالة الأعضاء السابقين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، إلى التأثير سلباً على عمل لجنة الحقيقة والمصالحة. ويجب أن تكون أولوية اللجنة هي تحديد اختصاصات الأعضاء ووضع عقود خدمتهم.

١٢- ومن الأرجح ألا تتمكن اللجنة من إكمال مهمتها بنهاية فترة ولايتها في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وعليه، وحتى في هذه المرحلة، قد ترغب الجهات صاحبة المصلحة النظر في تمديد ولايتها حسبما ينص عليه القانون المتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة.

جيم – اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان

١٣- لقد أُرجئ إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان التي نص عليها اتفاق السلام الشامل المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ولم يُعيّن أعضاء اللجنة حتى الآن. كما أعرب عدد من المحاورين عن قلقهم إزاء ما تتمتع به اللجنة من سلطات واسعة ولا حدود لها. ولإيجاد حل لهذه المسألة، اقترح المحاورون أن توقع اللجنة على اتفاق مع القضاء. ويمكن بموجب هذا الاتفاق إحالة القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى قاضٍ للنظر فيها.

١٤- وتتمتع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بأهمية خاصة في كفالة الحماية المستدامة لحقوق الإنسان في ليبيريا، نظراً لطبيعة ولايتها الدائمة، مقارنة بالولاية الممنوحة للجنة الحقيقة والمصالحة. وبناءً على ذلك، لا بد من القيام، بعناية وعلى وجه السرعة، بمعالجة المشاكل التي تعترض إنشائها، لا سيما وأن وجود لجنة فعالة معنية بحقوق الإنسان قد يؤدي دوراً جوهرياً فيما يتعلق بجهود المصالحة والتحول وإعادة البناء الجارية في ليبيريا، على أن تعمل من منظور يقوم على حقوق الإنسان وأن تكون الأداة التي تستخدمها هي الصكوك المقبولة دولياً في مجال حقوق الإنسان.

دال – المجلس التشريعي

١٥- في أيار/مايو، اعتمدت الهيئة التشريعية القانون المتعلق بالاستقلال المالي الذي يجعل اللجنة مستقلة مالياً عن السلطة التنفيذية. وقد صوّتت الرئيسة لصالح هذا القانون. وصرّح رئيس مجلس النواب شخصياً بأن المجلس التشريعي الليبيري لا يتمتع في الوقت الراهن بالقوة الكافية من حيث الهياكل وليس على مستوى المسؤولية اللازم لإدارة الجوانب المالية الخاصة به.

ثالثاً – الإصلاح القانوني وسيادة القانون

ألف – إعادة النظر في التشريعات الوطنية

١٦- على الرغم من أن إصلاح القوانين هو من أولويات رئيسة الدولة، حسبما هو موثق في خطة عملها لفترة الـ ١٥٠ يوماً، لم يتم بعد إنشاء لجنة لإصلاح القوانين. وأكد رئيس مجلس النواب أن المجلس التشريعي لم يستلم بعد مشروع القانون المتعلق بإنشاء هذه اللجنة.

باء – نظام العدالة الليبيري

١٧- يبلغ عدد القضاة الحاصلين على شهادات في القانون ١٨ قاضياً فقط من مجموع القضاة العاملين في ليبيريا البالغ عددهم ٥٢ قاضياً؛ ويوجد خمسة منهم في المحكمة العليا. وحصل جميع القضاة الآخرين على "تدريب عملي" فقط، في حين لا يوجد بين الموظفين القضائيين البالغ عددهم ١٣٥ موظفاً قضائياً من أكمل دراسة القانون. وليس من بين المدعين العامين العاملين البالغ عددهم ١١ من حصل على درجة في القانون. وعلاوة على ذلك، يحجم القضاة والمحامون بصورة عامة عن الموافقة على العمل خارج مونروفيا بسبب سوء ظروف العمل والمعيشة في المقطعات الأخرى. وتشير المعلومات التي تلقتها الخبيرة المستقلة إلى أن كلية القانون في جامعة ليبيريا

تفتقر إلى الموارد الضرورية التي تمكنها من تخريج العدد المناسب من المحامين خلال السنوات القليلة القادمة. وينتج عن نقص عدد الموظفين المؤهلين أن كثير من المحاكمات تجري في ظروف لا تراعي معايير المحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في الحصول على محام، والحق في الحصول على ترجمان، وحق الشخص في الحصول على الوقت اللازم لتجهيز دفاعه، وكثير من الحقوق الأخرى.

١٨- وفي حين يقتضي القانون إنشاء محكمة أحداث في رئاسة شرطة كل مقاطعة، لا توجد في الوقت الراهن سوى محكمة واحدة من هذا النوع مقرها في مونروفيا. ولا توجد مؤسسات إصلاحية للأحداث أو موظفون قضائيون جرى تدريبهم على تولي أمر الأحداث المشتبه بهم. ولا توجد مراكز إصلاحية عاملة لاستقبال الأحداث الجانحين، مع أن القانون ينص على ذلك. وكثيراً ما يوضع الأطفال رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بطريقة لا تتسق مع قانون الأحداث المعمول به. وقام القسم المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتوثيق حالات أطفال دون سن المسؤولية الجنائية (١٦ سنة) جرى احتجازهم في زنزانات مع أشخاص بالغين. كما رصد أيضاً حالات لم يجر فيها التحقيق أو الملاحقة القضائية في شكاوى اغتصاب، منها حالات شملت أطفالاً.

١٩- ولم يطرأ تغيير كثير على نظام القضاء منذ التقرير السابق الذي قدمته الخبيرة المستقلة المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وجرى رسمياً في شباط/فبراير ٢٠٠٧ افتتاح ١٦ محكمة دورية في جميع أنحاء ليبيريا. ومع ذلك، هناك ست محاكم دورية، على الأقل، لا تعمل بشكل تام بسبب عدم توفر الموظفين القضائيين الأساسيين والمرافق. ويبدو في بعض الأحيان أن ذلك ناتج عن سوء الاتصالات بين مونروفيا والمقاطعات، أو بسبب صعوبات إدارية. وفي أيار/مايو، تعذر عقد محاكمات في مقاطعتي سيوني (*Sinoe*) وغراند كيب ماونت (Grand Cape Mount) بسبب غياب محاميي الدفاع. وفي أيلول/سبتمبر، بدأت المحكمة الدورية في مقاطعة غراند جيديه (*Grand Gedeh*) عقد محاكمتها الأولى لفترة شهر آب/أغسطس.

٢٠- أما حالة المرافق المادية لجميع المحاكم في البلد فهي بائسة. ولا توجد محكمة بها أو تستخدم حاسوباً أو آلة نسخ أو آلة تصوير أو أجهزة فيديو أو ماكينة طباعة. وفيما عدا المحكمة الكائنة في منتسيرادو (Montserrado)، لا توجد محكمة في البلد مزودة بالكهرباء ووسائل اتصالات. ويبدو أن الموارد المتاحة لجميع المحاكم تتمثل في آلة طابعة يدوية وبعض القرطاسية والإمدادات. وأدى هذا النقص الحرج في الموارد إلى وضع لم يسمح بإرسال أي تقرير إلى رئيس القضاء عن حالات الاغتصاب التي نظرت فيها المحاكم.

٢١- ونظراً لضعف النظام القانوني في المجتمعات المحلية الفقيرة و/أو الريفية أو غيابه التام عنها، أصبح المواطنون الليبيريون يعتمدون على القضاء التقليدي. كما أدى انتشار الأمية على نطاق واسع في هذه المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأمية القانونية، إلى زيادة اعتمادها على القانون العرفي.

٢٢- ويسود التمييز وعدم المساواة على نطاق واسع في القانون العرفي. فالقرارات التي يتخذها الزعماء القبليون في المدن أو زعماء العشائر أو زعماء القبائل الذين يعملون تحت إمرة وزارة الشؤون الداخلية غالباً ما تتسم بالتحامل وتؤدي إلى توقيع عقوبات مجحفة. ولا تخضع هذه العقوبات بشكل عام إلى إعادة النظر فيها من جانب محاكم مستقلة. ويحدث الاحتجاز غير القانوني وممارسات السخرة بسبب جهل الزعماء القبليين للدور القضائي المنوط بهم. ومع ذلك، ينتهز بعض هؤلاء الزعماء قصور النظام القانوني لاستغلال الأشخاص الذين تنقصهم المعرفة الملائمة

بحقوقهم القانونية. وذكر أن طفلاً في سن الخامسة قُتل في أيار/مايو في منطقة بونغ مايتز (Bong Mines) التابعة لمقاطعة بونغ (Bong) عقاباً لجدته التي زعم "طبيب شعبي" أنها مشعوذة. وفي تموز/يوليه، تعرضت امرأة في الخامسة والستين وزوجها البالغ من العمر ٧٠ عاماً إلى الضرب بواسطة مجموعة من الغوغاء اتهمت المرأة بممارسة الشعوذة والتسبب في موت طفل في سن الثانية عشرة في مقاطعة ريفر سيس *(River Cess)*.

٢٣- وعلى الرغم من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع بسبب بعض الجوانب المتصلة بالنظام التقليدي العرفي، فمن الصعب للغاية إبطال الاعتراف الرسمي بهذا النظام في الوقت الذي لا يتمكن فيه المواطنون الليبيريون من الوصول إلى المحاكم لأسباب عديدة منها الجغرافية والمالية.

جيم - القضاء على الإفلات من العقاب

٢٤- لقد أُحرز بعض التقدم في إعادة هيكلة وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الليبيرية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بلغ عدد الشرطيات في قوة الشرطة ٢٠٣ شرطية من مجموع رجال الشرطة البالغ عددهم ٤٦١ ٣ شرطياً. وقامت الشرطة الوطنية الليبيرية بنشر ٢٠٠ ١ رجل شرطة في المناطق الريفية. ويضطر رجال الشرطة إلى السفر إلى رئاسة الشرطة في مونروفيا لصرف مرتباتهم لأن نظام كشوف مرتبات الشرطة غير مدمج في الوقت الراهن في نظام كشوف المرتبات الوطني.

٢٥- ولا تزال ظروف الاحتجاز في السجون سيئة للغاية مع أن تحسينها هو من الأولويات الأمنية لوزارة العدل، فهناك كثير من الشكاوى المتعلقة بالافتقار إلى الغذاء ومياه الشرب في سجن سانكيلي المركزي. ويُضطر أقرباء المحتجزين إلى تقديم رشاوى للحراس لكي يسمحوا لهم بإحضار الطعام إلى ذويهم المحتجزين.

٢٦- ويحصل ضباط السجون على مرتبات تعادل مرتبات ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية. وفي الكثير من المناطق الريفية، أُنشئت زنزانات مستقلة للسجينات. ويبلغ عدد ضباط السجون المدربين ١٣٩ ضابطاً في جميع أنحاء البلد؛ وبالتالي، توجد حاجة ماسة إلى المزيد منهم، وخصوصاً من النساء.

٢٧- وتلقى القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تقارير متواترة عن سوء سلوك رجال الشرطة أثناء تأدية واجبهم. وتتراوح الادعاءات في هذا الصدد من سوء المعاملة في الحجز إلى الممارسات التي تتسم بالفساد.

رابعاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - حقوق الإنسان في مزارع المطاط

٢٨- توجد فئتان من الأجور في مزارع غوثري للمطاط (Guthrie) الواقعة في مقاطعة بومي (Bomi): فهناك أجور ثابتة تدفع للمعلمين والممرضين وموظفي الإدارة والأمن، وأجور بحسب الإنتاج تدفع لجامعي المطاط على أساس كمية عصارة المطاط المنتجة في الشهر. ويتقاضى جامع المطاط ١٦٠ دولاراً في الشهر إذا أنتج طناً من عصارة المطاط. ونظراً لعدم وجود أجر أساسي، لا يحصل العمال على أجور إلا على أساس الإنتاج.

٢٩- ولا تزال نقابات عمال مزارع المطاط ضعيفة: ونظراً لعدم وجود نقابة عمال في مزارع غوثري للمطاط (Guthrie)، يقوم العمال بتقديم تظلماتهم وعرض مشاكلهم عن طريق مجلس تظلمات خاص بهم.

٣٠- وتُقدّم خدمات طبية رديئة للغاية في مزارع غوثري للمطاط (Guthrie): فلا يوجد في هذه المزارع سوى مستوصف واحد يعمل فيه ٥٤ موظفاً وطبيب واحد مقابل أكثر من ٠٠٠ ١٧ مواطن. كما أن الظروف الصحية سيئة للغاية. وتوجد في هذه المزارع ٢٨ مضخة مياه يدوية؛ ولا توجد مراحيض إلا في عدد قليل من معسكرات العمال.

٣١- وفيما يتعلق بالسكن، لا يوفر السكن الملائم إلا للممرضين والمعلمين، بينما يعيش الموظفون الآخرون، وخصوصاً عمال جمع عصارة المطاط، في وحدات سكنية متهالكة. أما في مزارع المطاط في كفالا (Cavalla)، فلا يتوفر ماء الشرب النظيف والآمن إلا لحوالي ١٠ في المائة من العاملين؛ كما أن مياه الآبار الموجودة غير آمنة للشرب. وعلاوة على ذلك، يبدو أن حماية البيئة والصحة والسلامة المهنيتين لا تشكل جزءاً من برنامج الإدارة الحالي في هذه المزارع.

٣٢- واتفاقات حقوق الامتياز لا تشتمل في الوقت الراهن، بصورة تلقائية، على توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للعاملين. ويجري تنفيذ مشروع تجريبي يتعلق بهذه المسألة في مزارع فيرستون للمطاط (Firestone)، وهي الأكبر في ليبيريا.

باء - حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة وتنفيذ القانون المتعلق بالاغتصاب

٣٣- هناك كثير من النساء والفتيات الليبيريات اللاتي يعانين، بصرف النظر عن العمر والحالة الاجتماعية والانتماء الإثني، من أشكال شتى من العنف والاستغلال، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، والاستعباد الجنسي، والإكراه على ممارسة الجنس مقابل الحصول على الطعام أو البقاء على قيد الحياة، كما يتعرضن للإكراه على الزواج أو الزواج المبكر. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية بشأن العنف الجنساني في ليبيريا شملت عشرة من المقاطعات الأكثر اكتظاظاً بالسكان، تبيّن أن ٩٠,٨ في المائة من العيّنة التي خضعت للدراسة قد تعرضت إلى شكل أو أشكال متعددة من الانتهاكات و/أو إلى العنف الجنسي؛ وتعرضت نسبة ٧٥ في المائة إلى الاغتصاب - جرى اغتصاب معظمهن بشكل جماعي. وأشكال العنف الجنساني الأكثر انتشاراً في البلد هي العنف الجنسي، والعنف المترلي، والاستغلال الجنسي، وسفاح المحارم، والزواج المبكر أو الإكراه على الزواج، ومسألة توريث الزوجات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى الفقر في أوساط النساء والأطفال والافتقار إلى شبكات السلامة الاجتماعية يعرضانهم بشدة للاستغلال والإيذاء الجنسيين.

٣٤- وينطوي انتشار العنف الجنساني على انعكاسات خطيرة منها التعرض لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، ووقوع حالات الحمل غير المخطط له أو غير المرغوب فيه. والتقييم الذي أُجري لمعرفة احتياجات المرافق الصحية يبيّن أنها، على الرغم من استعدادها لاستقبال ضحايا العنف الجنساني، غير مجهزة بصورة تامة وتفتقر إلى الأدوية المناسبة، والإمدادات الطبية

والموظفين الصحيين المدربين في مجال التعامل السريري والنفسي مع ضحايا العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المرافق الصحية غير متاحة للضحايا اللاتي يطلبن الحصول على رعاية طارئة على وجه السرعة.

٣٥- وعلى الرغم من أن القانون المعدل المتعلق بالاغتصاب دخل حيّز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فإن الاغتصاب لا يزال هو أكثر الجرائم انتشاراً في البلد، ولا سيما في مقاطعة لوفا (Lofa). ولا يزال ضعف نظام القضاء وافتقار السكان إلى الوعي بالنظام القانوني وفهمه هما السبب الرئيسي لضعف تنفيذ القانون المتعلق بالاغتصاب. ونظراً إلى افتقار المحاكم إلى نظام لحفظ السجلات، لا توجد بيانات رسمية بشأن حالات الاغتصاب التي تمت مقاضاة مرتكبيها.

٣٦- وفي حالات الاغتصاب، تعتمد الشرطة والمدعون العامون بشدة على الأدلة الطبية، وتُستبعد الأنواع الأخرى من أدلة التجريم وأدلة نفي التُهم التي ينبغي التحقيق فيها. وبسبب ثقافة الإفلات من العقاب التي تسمح بعدم إنزال العقاب بمرتكبي العنف الجنساني، فإن ضحايا هذا النوع من العنف غالباً ما يترددون في التماس المساعدة أو التبليغ عن هذه الجرائم. كما أن وصم ضحايا العنف الجنساني يجعل من الصعب عليهم، والخطير أحياناً، طلب الحصول على مساعدة. وتتفاقم هذه الصعوبات بسبب التحديات الاقتصادية والثغرات في الخدمات القانونية والحماية والرعاية الصحية والنفسية التي لا توفر السريّة وخدمات الدعم التي تحتاج إليها الضحايا. وهذا الوضع يثني ضحايا الاغتصاب عن إبلاغ الشرطة.

٣٧- ولا تزال التسوية خارج المحاكم منتشرة على نطاق واسع في حالات الاغتصاب. وفي أيار/مايو، تعاملت الشرطة الوطنية الليبيرية والموظفون القضائيون بطريقة تمييزية على ما يبدو مع ضحية من ضحايا الاغتصاب في مقاطعة غراند كيب مونت، وذلك لأن الضحية تعاني من إعاقة عقلية. فوجهت الشرطة إلى المشتبه به اتهاماً بجنحة أقل هو الإكراه على ممارسة اللواط. وفي نهاية الأمر، عقدت محكمة الجنايات في روبرتسبورت والنائب العام في المدينة "جلسة" لتناول الحالة وافق خلالها المتهم على دفع تسوية مالية. وفي حالة أخرى في آب/أغسطس، وخلال الدراسة الأولية لقضية تتعلق بفتاة تبلغ من العمر ١٣ سنة يُدعى أنها تعرضت للاغتصاب، قرر قاضي محكمة فوانجاما (Voinjama) في مقاطعة لوفا (Lofa) تأجيل إحالة القضية إلى المحكمة الدورية، وذكر أنه أراد إعطاء المتهم فرصة لإقناع والدي الضحية بتسوية القضية خارج المحكمة.

٣٨- وعلى الرغم من انتشار العنف الجنساني بصورة كبيرة في ليبيريا، فإن المحاكم غير مجهزة جيداً لمقاضاة مرتكبي هذا النوع من الجرائم بالتحديد. وفي مونروفيا، ستقوم المحكمة الثانية، التي لها ولاية قضائية خاصة بقضايا النهب المسلح، بتولي الفصل في قضايا الاغتصاب. وفي إطار مشروع ممول من حكومة الدانمرك، سوف تزود المحكمة بآلة تصوير وستارة زجاجية مظللة لحماية الضحايا أثناء الإدلاء بإفاداتهم. ومع ذلك، فإن المحكمة الثانية، شأنها شأن الكثير من المحاكم الأخرى في البلد، تعاني من ظروف العمل السيئة وعدم كفاية القدرات. وتعاني المحاكم في ليبيريا بصفة خاصة من الافتقار إلى محاميي الدفاع والإدعاء؛ ومن عدم توفر موظفي دعم داخليين وخارجيين مؤهلين بصورة ملائمة؛ ومن نقص الإمدادات الملائمة؛ والموارد المناسبة لإصدار الأحكام وتنفيذ عقوبة السجن.

٣٩- وقد أُنشئت فرقة عمل لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني، وهي برنامج مشترك بين الحكومة والأمم المتحدة أُطلق في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، والغرض منه تنسيق الأنشطة التي تتناول مسألة العنف الجنساني من أجل الحد من ازدواجية الجهود وإهدار الموارد، وزيادة التأثير المطلوب على المجموعات المستهدفة. وتبلغ الميزانية التي رُصدت لتنفيذ خطة العمل ٠٠٠ ٢٢٥ ١٥ دولار تغطي فترة خمس سنوات.

جيم - حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال

٤٠- لقد حدث انخفاض طفيف في معدل وفيات الرُضّع.

٤١- وعلى الرغم من توصيات فرقة العمل التابعة لشبكة حماية الطفل التي قدمتها إلى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية بشأن دور الأيتام وتطلب فيها إغلاق ٦٣ من هذه الدور البالغ عددها ١١١ داراً، فإن الجهود الرامية إلى إغلاق الدور غير القانونية قد تبددت بسبب قرار الحكومة المتعلق بصرف إعانات إلى جميع دور الأيتام بما فيها غير القانونية.

٤٢- ولا تزال كثير من دور الأيتام غير المعتمدة تزاول عملها، وهو ما يعرض الأطفال الذين يعيشون فيها - كثير منهم أحد والديه فقط على قيد الحياة - إلى خطر الإهمال والاستغلال. ووفقاً لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، فإن ضرورة الاستماع إلى جميع الأطراف المعنيين بعملية إغلاق دور الأيتام قد أخرت عمل فرقة العمل.

دال - الممارسات التقليدية الضارة

٤٣- يجيز النظام التقليدي ممارسات ضارة ومهددة للحياة، كالمحاكمة بالتعذيب، وهي عملية يُعرّض فيها المتهم إلى ظروف قاسية أو مؤلمة لتحديد ما إذا كان مذنباً أم بريئاً. وهذه الممارسات هي انتهاك لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي صدقت عليها ليبيريا، كما أنها انتهاك لدستور ليبيريا نفسها. ومع ذلك، ونظراً لضعف نظام القانون التشريعي، يزداد اللجوء إلى هذه الممارسة في كثير من أجزاء البلد، بما في ذلك في العاصمة مونروفيا. وفي تموز/يوليه، اتهم أحد "المشعوذين" أربعة أشخاص في مقاطعة ماريلاند بأنهم تسببوا في تورم رجل أحد الأشخاص. ويُقال إن الأشخاص الأربعة، بمن فيهم والد المصاب وهو رجل كبير في السن ولاجئة عائدة، اعترفوا بممارسة الشعوذة بعد قيام أفراد من المنطقة بضربهم بالأيدي والعصي.

٤٤- وفي واقع الأمر، تجيز القواعد والأنظمة المتعلقة بالمناطق الداخلية من البلد ممارسة المحاكمة بالتعذيب، وهي تنص على اللجوء إلى هذا النوع من المحاكمات كوسيلة لإيجاد حلول لشكاوى "أشخاص غير متحضرين". وتتعارض هذه القواعد والأنظمة مع دستور ليبيريا ومع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها ليبيريا، لأنها تقوم على تمييز إثني ضد المواطنين الذين يعيشون خارج المدن الرئيسية. وعلى الرغم من تصريح النائب العام المساعد بعدم قانونية المحاكمة بالتعذيب، فإن وزارة الشؤون الداخلية لا تقر عدم قانونيتها أو عدم قانونية القواعد والأنظمة المنقحة التي تحكم المناطق الداخلية من ليبيريا.

خامساً – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف – الصلة بين الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان

٤٥- ينبغي النظر إلى الفقر على أنه متعدد الأبعاد. فهو غالباً ما يكون السبب والنتيجة في كثير من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيريا. فالأشخاص الأكثر فقراً هم الأقل نصيباً في الموارد الاقتصادية والأقل مستوى فيما يتعلق بالإنجازات الاجتماعية والأقل حظاً في السلطة السياسية. وأدى اضمحلال المؤسسات بسبب الحرب الأهلية التي استمرت ١٤ عاماً إلى جعل غالبية الأشخاص عُرضة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان – من الحق في الحياة إلى الحق في الغذاء والحق في التعليم والحق في المحاكمة العادلة.

٤٦- وكان لتدني مستوى التنمية الاقتصادية في المنطقة بالغ التأثير على قدرات المواطنين وعلى سبل كسب عيشهم. وعمّ السخط والتظلم شتى شرائح المجتمع بسبب هذه التفاوتات.

باء – الحق في الغذاء

٤٧- يتميز نظام الزراعة في ليبيريا بوجود قطاع إنتاج تصديري على قدر من التطور، كالمطاط والكاكاو وزيت النخيل، كما يتسم بتدني مستويات الزراعة الأساسية، كزراعة الأرز والخضروات. ومع أن ليبيريا من أكثر بلدان العالم اخضراراً، فإن مستويات إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة متدنية للغاية؛ ويستورد البلد الكُرُنْب والجذر وغيرهما من المواد الغذائية الأساسية من بلدان أخرى بأسعار عالية. وبما أن ٧٦,٢ من المواطنين الليبيريين يعيشون في فقر وأن ٥٠ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع، فمن السهل فهم التأثير المباشر لهذا الوضع على حياة الناس اليومية في البلد. وتعاني نسبة ٣٩ في المائة من الأطفال دون الخامسة من مرض التقزُّم، وتُعتبر نسبة ١١ في المائة من الأسر المعيشية التي غطتها الدراسة الاستقصائية غير آمنة من الناحية الغذائية، وتعتبر نسبة ٤٠ في المائة من الأسر المعيشية معرضة بشدة لانعدام الأمن الغذائي[٢]. ومن منظور حقوق الإنسان، توجد نسبة كبيرة من السكان غير قادرة على التمتع بحقها في الغذاء.

جيم – الحق في العمل والأجر المجزي ودفع المرتبات بانتظام

٤٨- لا يزال معدل البطالة مرتفعاً للغاية في ليبيريا إذ يقارب ٨٠ في المائة من سكان البلد ككل ويؤثر على سكان الريف بوجه خاص. والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للتساهل حتى في إنفاذ المعايير الدنيا المتعلقة بحقوق الإنسان، لأن عمالة الأطفال تجد التشجيع المباشر عن طريق ممارسات العمل القائمة على الاستغلال وانعدام الوصول إلى التعليم.

---

(٢) Republic of Liberia: Comprehensive Food Security and Nutrition Survey, October 2006. Available from www.fao.org/SPFS/pdf/CFSNS_report_final.pdf.

٤٩- وكانت المادة ١٥٠٨(٣) من قانون العمل في ليبيريا من الأسباب الرئيسية لكثير من المنازعات في مجال العمل. ويعتقد العمال أن أصحاب العمل استخدموا هذا القانون خلال السنوات الأخيرة لانتهاك حقوقهم، إذ يقتضي القانون إعطاء العامل مهلة قصيرة جداً قبل فصله من العمل. واعتمد مجلس النواب، بضغط من مختلف الدوائر الاجتماعية، مشروع قانون لتعديل هذه المادة من القانون في نيسان/أبريل ويمثل هذا التعديل خطوة هامة لضمان حقوق العمال.

دال - الحق في الصحة البدنية والعقلية

٥٠- تضررت الخدمات الصحية في ليبيريا بشدة نتيجة لاستمرار النزاع لسنوات. وقد بدأت عملية إنعاش خدمات الرعاية الصحية إلا أنها لا تزال غير مرضية وغير مكتملة إلى حد كبير.

٥١- ومعدل وفيات الرضّع في ليبيريا يفوق إلى حد كبير متوسطه في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وتقدر وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية نسبة الوصول إلى الخدمات الصحية بـ ٤١ في المائة. كما تتسم الخدمات التي يقدمها نظام الرعاية الصحية إلى الأقاليم بأنها مجزأة ومتفاوتة وتعتمد بشدة على برامج رأسية تمولها جهات مانحة وعلى المنظمات غير الحكومية الدولية. وفي كثير من الحالات، أصبحت هذه المنظمات تحل محل الحكومة في إدارة الخدمات الصحية. ويتسبب ذلك في مشاكل خطيرة للبلد خلال مرحلة التعافي، إذ يركز تقديم خدمات الدعم بصورة رئيسية على المناطق الأكثر تأثراً بالحرب. أما المنظمات غير الحكومية المحلية، التي كانت نشطة للغاية قبل الحرب، فقد تقلص دورها إلى حد كبير. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ عدد المرافق الصحية القائمة التي تلقت مساعدة من منظمات غير حكومية دولية في إطار العمل الإنساني ٣٠٠ مرفق صحي من ٥٢١ مرفقاً، وبلغ عدد المرافق الصحية المتوقفة عن العمل ١٣٢ مرفقاً، كما بلغ عدد المرافق الصحية العاملة من دون أي مساعدة من منظمات غير حكومية دولية ٨٩ مرفقاً.

٥٢- وتفتقر ٤٦ في المائة من المرافق الصحية العاملة إلى الإمداد بالماء، ولا توجد سيارات للإخلاء الطارئ في ٨٨ في المائة منها. ويبلغ عدد الموظفين العاملين على أساس التفرغ ٠٠٠ ٤ موظف، وعدد العاملين على أساس غير متفرغ ٠٠٠ ١ موظف، بينهم ١٢١ طبيباً فقط. ومع ذلك، يفتقر كثير من هؤلاء الموظفين إلى المهارات والخبرة اللازمين لإدارة المرافق الصحية وتقديم الخدمات بكفاءة. وعموماً، يعاني الموظفون الطبيون من تدني الروح المعنوية بسبب ضعف الأجور والظروف غير المؤاتية لتأدية عملهم بفعالية. ويوجد خطر حقيقي يتمثل في أن تقديم الخدمات في إطار نظام الرعاية الصحية سيضعف في هذه المناطق مع تحول المنظمات غير الحكومية الدولية من الإغاثة الطارئة إلى التنمية، لأن الحكومة غير جاهزة لتولي عمل المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجال الإنساني. وبمعنى آخر، يتعرض حق كثير من الليبيريين في الحصول على الرعاية الصحية إلى الخطر خلال تحول البلد من مرحلة ما بعد النزاع إلى مرحلة التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.

٥٣- وفيما يتعلق بالرعاية السابقة للولادة، ذكرت نسبة ٧٩ في المائة من النساء أنهن قابلن موظف صحي (طبيب أو ممرضة أو مساعد طبيب) مرة واحدة على الأقل لتلقي الرعاية السابقة لولادتهن الأخيرة. كما أن التغطية بالرعاية السابقة للولادة في المناطق الحضرية أعلى بكثير منها في المناطق الريفية (٧١,٦ في المائة). ونسبة الأمهات اللاتي ذكرن أنهن تلقين رعاية سابقة للولادة على يد موظف صحي أدنى بشكل ملحوظ في شمال المنطقة الوسطى (٦٣ في المائة) من

جنوب المنطقة الوسطى (٩٣ في المائة) أو مونروفيا (٩٦ في المائة). والأمهات اللاتي يتمتعن بمستوى تعليمي أعلى يذهبن لمقابلة الموظفين الصحيين لتلقي الرعاية السابقة للولادة أكثر من الأمهات الأقل تعليماً. ويزيد تلقي الرعاية السابقة للولادة من ٧٤,١ في المائة في أوساط الأمهات غير المتعلمات إلى ٩٣,١ في أوساط الأمهات الحاصلات على بعض التعليم الثانوي على أقل تقدير. وفي حين تتم نسبة ٣٢,٢ في المائة من حالات التوليد في المناطق الريفية تحت إشراف موظفين صحيين و٢٥,٥ في مرافق صحية، فإن هذه المعدلات ترتفع في المناطق الحضرية إلى ٧٨,٨ في المائة و٦٣,٥ في المائة على التوالي. وعليه، زادت الوفيات والأمراض النفاسية، بما في ذلك ناسور الولادة.

٥٤- ومعدل وفيات الأطفال هو مؤشر أساسي للمستوى الاجتماعي والاقتصادي ولنوعية الحياة في بلد ما. وحالة تحصين الأطفال ضد الأمراض في ليبيريا تنذر بالخطر؛ فهناك ١٢ في المائة من الأطفال الذين لم يتلقوا أي تحصين على الإطلاق. ونتيجة لذلك، تعاني ليبيريا من أعلى معدل وفيات للأطفال دون الخامسة في العالم (٢٣٥ لكل ٠٠٠ ١ ولادة حيّة).

٥٥- وتشكل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تهديداً خطيراً للصحة العامة في ليبيريا، إذ تنتشر الإصابة بنسبة ٥,٢ في المائة. وبيّنت دراسة استقصائية أجرتها وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية احتمال أن تكون نسبة النساء المصابات بالفيروس أعلى بشكل طفيف من نسبة الرجال (١,٨ مقابل ١,٢ في المائة). ويزيد انتشار الإصابة بالفيروس في المناطق الحضرية بحوالي ثلاث مرات عن المناطق الريفية (٢,٥ و٠,٨ في المائة على التوالي). وتوجد أعلى نسبة انتشار بين النساء الحاصلات على تعليم ابتدائي، وهي ٦,٦ في المائة.

٥٦- وعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى الرعاية العقلية، ولا سيما بسبب الصدمات الناتجة عن الحرب الأهلية، لا يوجد في البلد سوى مركز واحد للصحة العقلية.

هاء - الحق في التعليم

٥٧- أدت الحرب الأهلية إلى تدمير ٢٠ في المائة من المدارس تدميراً كاملاً، أما المدارس المتبقية فهي بحاجة ماسة إلى صيانة. ولا يحصل سوى ٢٤ في المائة من الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية العامة على مقاعد وطاولات، كما أن كثير من الفصول الدراسية غير مجهزة بسبورات، ولا تتوفر فيها طاولات ومقاعد للمعلمين. فنوعية التعليم في وضع حرج للغاية، وتبلغ نسبة التلاميذ إلى الكتب المدرسية في المدارس العامة الابتدائية والثانوية في الوقت الراهن ١:٢٧ و١:٩ على التوالي.

٥٨- وبفضل القيام منذ عام ٢٠٠٦ بترويج سياسة التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، شهد البلد زيادة كبيرة في عدد الملتحقين، ولا سيما الفتيات. وزاد التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية العامة بنسبة ٢٤ في المائة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ١٨ في المائة بالنسبة للصبيان خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، تسببت زيادة الملتحقين في تشكيل ضغوط جديدة على نظام التعليم الابتدائي العام الذي يعاني بصورة حرجة من قلة الموارد. والأمر الذي يضاعف المشاكل الخطيرة في هذا القطاع هو أن المعلمين الذين يتقاضون أجوراً زهيدة أصبحوا يتعاملون مع فصول دراسية مكتظة بها طائفة واسعة من الأعمار.

٥٩- ويبلغ عدد الصبيان الملتحقين بالمدارس الابتدائية ٠١٢ ٤٥٨ تلميذاً مقابل ٣٩٤ ٤٣٦ تلميذة (السنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦). بيد أن التوزيع الجغرافي للتلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي يتفاوت بشكل كبير بين مختلف أنحاء البلد. ويوجد نصف التلاميذ المسجلين في مقاطعتين هما مونتسيرادو ونيمبا. ويوجد في هاتين المقاطعتين العدد الأكبر من السكان إلا أن نصيبهما من عدد التلاميذ المسجلين أكبر نسبياً.

٦٠- ويوجد تفاوت كبير في الوصول إلى التعليم الثانوي: القليل من التلميذات يحصلن على الحد الأدنى من التأهيل الذي يمكنهن من الانتقال إلى مستويات تعليم أعلى، وخصوصاً في مقاطعات غراند كرو، ولوفا، وريفر سيس.

٦١- وتتزايد في ليبيريا حالات الحمل بين الفتيات في سن الدراسة، ويعود السبب بصورة جزئية إلى الاغتصاب و/أو حالات الحمل غير المرغوب فيه. وغالباً ما تواجه هؤلاء الفتيات صعوبة في مواصلة التعليم. ولمواجهة هذه القضية، وافقت وزارة التعليم على النظر في إمكانية فتح مدارس للفتيات الحُمل لكفالة منحهن فرصة متساوية في التعليم.

واو - توزيع الموارد والخدمات

٦٢- يتسم الاقتصاد بالثنائية؛ فالمزارع وقطاع التعدين الموجهان نحو التصدير (المطاط، وزيت النخيل، والخشب، والأحجار الكريمة) يجتذبان استثمارات القطاعين الخاص والعام، وهو ما يؤدي إلى توليد النمو والثروة، في حين شهد قطاع الزراعة التقليدية القليل من الاستثمارات وظل راكداً. أما الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كالطرق والمدارس والمستشفيات، فهي مركزة جغرافياً في المناطق الحضرية والساحلية، وتحصل المناطق الريفية على خدمات رديئة. ويتداخل تركيز القوة الاقتصادية والموارد مع تركيز القوة السياسية، الموجودة في يد الصفوة الأمريكية - الليبيرية. ونظراً إلى أنه لم تعد هناك طبقة وسطى في ليبيريا بعد الحرب الأهلية، فإن الفجوة هائلة بين الطبقة العليا (الأمريكيون - الليبيريون) وبقية المجتمع الليبيري الذي يشكل الطبقة الدنيا. وأدت الموارد الاقتصادية المحدودة إلى حدوث تنافس بين المواطنين على توزيع الثروة الوطنية وتوسيع انتشار الهياكل الأساسية الوطنية؛ وتتمتع الشرائح الأقوى اقتصادياً وسياسياً بالوصول إلى الموارد والسيطرة عليها.

٦٣- وتبيّن مؤشرات الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والمدارس والهياكل الأساسية وجود تفاوت كبير بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية (انظر القسم خامساً أعلاه).

سادساً - حلقة عمل تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٦٤- قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بتنظيم حلقة عمل في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وركزت المناقشات التي جرت خلال حلقة العمل على طرق تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ظل استمرار الممارسات التقليدية الضارة.

٦٥- ومع أن المادة ٥(ب) من دستور ليبيريا تنص على أن "تقوم الجمهورية بصيانة الثقافة الإيجابية الليبيرية وتعزيزها وحمايتها، لكفالة اعتماد وتطوير القيم التقليدية المتوافقة مع السياسات العامة والتقدم الوطني بوصفها جزء لا يتجزأ من احتياجات المجتمع الليبيري المتنامية"، فإن كثير من الممارسات التقليدية الضارة لا تزال منتشرة على نطاق واسع في البلد، كالمحاكمة بالتعذيب، وزواج الفتيات المبكر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والمهور الإلزامية.

٦٦- ووافق المشاركون في حلقة العمل على ضرورة تنسيق قرار الحكومة المتعلق بإلغاء الممارسات التقليدية الضارة مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وفي غضون ذلك، لا بد من تنظيم حملات لزيادة توعية السكان بتأثير الممارسات الضارة على إعمال حقوق الإنسان. كما وافق المشاركون على أن القواعد والأنظمة التي تحكم المناطق الداخلية في ليبيريا ينبغي إبطالها أو تنقيحها لجعلها تتسق مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الحكومة. ولتنفيذ ذلك، سوف تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق وزارة الشؤون الداخلية. وسيكون لإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان أهمية حيوية في رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في البلد. ووزارة الشؤون الداخلية مسؤولة عن فعالية تزويد القضاء وجميع المواطنين الليبيريين بنسخ من جميع الصكوك التي جرى التصديق عليها. ويتعين على المنظمات غير الحكومية التصدي لأوجه الظلم، حتى تلك التي تحدث في المحاكم؛ ويتعين على هذه المنظمات أن تعمل كمجموعات ضغط تتصدى للأمر الواقع.

سابعاً - الثغرات ودواعي القلق

٦٧- يبدو أن الأموال المقدمة من الجهات المانحة توزع بطريقة غير متساوية بين مختلف المقاطعات، ويعود السبب الرئيسي إلى عدم توفر هياكل أساسية. فالمقاطعات الموجودة في الجنوب الشرقي تحصل على قدر أقل من الأموال والمساعدات مقارنة بالأجزاء الأخرى من البلد. وعلاوة على ذلك، فإن تأخر التمويل، كما حدث بالنسبة للجنة الحقيقة والمصالحة، يتسبب في مشاكل خطيرة فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة المخطط لها.

٦٨- ومن دواعي القلق الخطيرة عدم التنسيق في تناول قضايا شاملة كحقوق الإنسان على سبيل المثال. ويبدو أن التعاون ضعيف للغاية بين وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل فيما يتعلق بمؤاءمة القوانين الليبيرية المحلية مع المعاهدات الدولية التي صدقت عليها الحكومة، وفيما يتصل بتزويد الموظفين القضائيين بنسخ من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

٦٩- ويُسلّم على نطاق واسع بأن الافتقار إلى القدرات هو أحد أخطر المشاكل التي تواجه الموظفين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني. وعادة ما يكون الوزراء في الحكومات مؤهلين تأهيلاً عالياً. ومع ذلك، فإن افتقار موظفي الوزارات إلى القدرات والمهنية يعوق تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الحكومة. وتلتزم منظمات المجتمع المدني عموماً بتنفيذ معايير حقوق الإنسان في ليبيريا لكنها غالباً ما تفتقر إلى الدراية التقنية المتعلقة بكيفية تحقيق هذه الغاية. ومن أوجه الضعف الرئيسية التي تواجه مجموعات المجتمع المدني في ليبيريا أن غالبيتها موجودة في مونروفيا ولها وجود ضعيف أو أنها غير موجودة في المناطق الداخلية من البلد. ولا بد لوسائل الإعلام أن تبذل المزيد من الجهد بغية توجيه الانتباه إلى الشواغل الخطيرة المتصلة بحقوق الإنسان.

٧٠- ومن وجهة نظر اقتصادية، أدى الدمار الذي أحدثته الحرب إلى الاعتماد بصورة كبيرة على المساعدة الأجنبية المباشرة التي لا بد أن تحل محلها قدرات وروح إبداع ومبادرات وطنية معززة. أما الافتقار إلى الهياكل الأساسية، كالطرق والجسور والكهرباء، فقد أدى أيضاً إلى تعويق إعادة بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيريا. كما أدى إلى إعاقة الجهود التي تبذلها كثير من المنظمات غير الحكومية بغية الوصول إلى المناطق النائية في البلد، وخصوصاً في الجزء الجنوبي الشرقي.

ثامناً – استنتاجات

٧١- على الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجهها ليبيريا في إعادة بناء اقتصادها ومجتمعها، فقد حققت الحكومة تقدماً جديراً بالاهتمام في مجال تحسين حالة حقوق الإنسان المتعلقة بمواطنيها. فالمبادرات التي أطلقتها الحكومة، بما في ذلك تعزيز إصلاح القوانين ودعم برامج تخفيف الفقر التي تستهدف فئات السكان المحرومين، تبرز العزم على كفالة وصول جميع الليبيريين إلى العدالة وتمكينهم من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بهم، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في التعليم.

٧٢- ومع ذلك، يستوجب تحقيق هذه الإمكانية معالجة عدد من القضايا. فالثغرات في القدرات والموارد تهدد قدرة نظامي الصحة والتعليم على توفير الخدمات الحيوية للمجتمع ككل ولبعض المجموعات المحرومة على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، لا يمكن أن تعالج المشاكل الاجتماعية بطريقة ملائمة، كمعدلات الأمية العالية ووفيات الرضع والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأدى الافتقار إلى القدرات وسوء التنظيم إلى تقويض قدرة نظام العدالة على محاربة العنف الجنساني والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. كما أن تأخير إنشاء اللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وإصلاح القوانين يتسببان في الإضرار بمصداقية الحكومة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وإصلاح القوانين، وكذلك بمصداقية التقدم الذي أحرزته في هذه المجالات الحيوية.

٧٣- ونظراً إلى الصلة الوثيقة بين الفقر بجميع أشكاله وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات، تعقد آمال كبيرة على إيجاد حلول للمشاكل المذكورة أعلاه. وقد أبرز الماضي القريب في ليبيريا بوضوح التبعات المأساوية التي يمكن أن تنتج عن تجاهل الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تاسعاً – توصيات

٧٤- تعزيزاً للتقدم المحرز في ليبيريا لتحسين حقوق الإنسان فيها، تقدم الخبيرة المستقلة التوصيات التالية:

٧٥- تدعو الخبيرة المستقلة حكومة ليبيريا إلى القيام بما يلي:

- **اتخاذ خطوات عاجلة لكفالة مواءمة القوانين المحلية مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها؛**
- **اتخاذ إجراءات لإنشاء لجنة وطنية مسؤولة ومستقلة معنية بحقوق الإنسان؛**
- **العمل على إزالة أي أساس قانوني تستند إليه الممارسات التقليدية الضارة، كالمحاكمة بالتعذيب، واتخاذ موقف قوي ومتسق لمواجهة هذه الممارسات؛**
- **وضع لوائح تنظيمية تمنع المحاكم من السماح بإجراء تسويات خارج المحاكم في حالات الاغتصاب؛**

- توفير التدريب للقضاة والموظفين القضائيين في مجال مراعاة المنظور الجنساني؛

- العمل مع المجتمع الدولي لكفالة التغلب على القصور في تقديم الخدمات الصحية نتيجة لقيام المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الميدان الإنساني بالانسحاب التدريجي من بعض المناطق؛

- النظر في تطبيق نظام حصص في المدارس الثانوية والجامعات لكفالة تقليص التفاوتات الكبيرة في الأداء التعليمي بين الطلاب والطالبات في بعض الأقاليم؛

- النظر في فتح مدارس للفتيات الحُمل لكفالة وصولهن إلى التعليم؛

- النظر في تمديد ولاية لجنة الحقيقة والمصالحة لتمكينها من إكمال عملها.

٧٦- وتدعو الخبيرة المستقلة المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

- دعم إقامة نظام قانوني فاعل عن طريق تعزيز تنمية القدرات المحلية؛

- التعاون مع وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية ومع وزارة المالية بغية إنشاء آلية تكفل حصول جميع المقاطعات على نصيب متساوي مما تقوم به الجهات المانحة من تدخلات وما تقدمه من أموال لفائدة مشاريع القطاع العام؛

٧٧- وتدعو الخبيرة المستقلة البلدان المانحة إلى القيام بما يلي:

- الوفاء باالتزاماتها في إطار إعلان باريس عن طريق جعل ما تقدمه من عون أكثر مواءمة للأولويات التي حددتها الحكومة، وعن طريق مساعدة الحكومة في تعزيز قدراتها، والقضاء على إزدواجية ما تبذله هذه البلدان من جهود؛

- تقديم التزامات أكثر حزماً فيما يتصل بالمبالغ المقدمة وتوقيت تقديم العون؛

٧٨- وعلاوة على ذلك، تدعو الخبيرة المستقلة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى القيام بما يلي:

- المساعدة في تنمية قدرات المجتمع المدني في ليبيريا على تقديم إسهامات بناءة لعملية وضع السياسات على المستويين الوطني ودون الوطني؛

- مساعدة الحكومة في تقييم نتيجة المشروع التجريبي الرامي إلى تضمين اتفاقات حق الامتياز في مجالي زراعة المطاط والصناعات الاستخراجية التزامات أقوى فيما يتصل بحقوق الإنسان، ودعم الحكومة في وضع اتفاقات نموذجية على أساس ذلك المشروع؛

٧٩- **وتدعو الخبيرة المستقلة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة إلى التعاون من أجل إنشاء مراكز إيواء لضحايا العنف الجنساني.**

٨٠- **وتدعو الخبرة المستقلة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى القيام بما يلي:**

- **تزويد الوحدة المعنية بحقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل بالمزيد من مواد التدريب في مجال حقوق الإنسان؛**

- **القيام إلى جانب تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالتعاون مع الحكومة وجميع الجهات صاحبة المصلحة بغية توفير التدريب وإمكانيات نقل الخبرات إلى الشرطة والموظفين القضائيين لتعزيز عملهم من منظور حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.**

Annexes*

I. LIST OF INTERLOCUTORS

Government officials

Ellen Johnson Sirleaf	President of Liberia
George W. Wallace Jr.	Minister for Foreign Affairs
Johnie Lewis	Chief Justice
Kofi Woods	Minister for Labour
Joseph Korto	Minister for Education
Vabah Gayflor	Minister for Gender and Development
Walter Gweningale	Minister for Health and Social Welfare
Krubo B. Kollie	Deputy Minister and Legal Counsellor, Ministry of Foreign Affairs
Simeon M. Moribah	Deputy Minister for Economic Affairs and Policy, Ministry of Planning and Economic Affairs
Vivian J. Cherue	Deputy Minister for Health and Social Welfare, in charge of Administration
Joseph W. Greebo	Deputy Minister for Planning, Ministry of Health
Hawah Gall-Kutchi	Deputy Minister for Administration, Ministry of Education
Tiawan S. Gongloe	Solicitor General, Ministry of Justice
Maxwell L. Jones	Special assistant, Ministry of Foreign Affairs
J. Cole Bangalu	Assistant Minister for Trade Union, Ministry of Labour
Rosetta C. Nagbe-Jackollie	Assistant Minister for Labour Standards, Ministry of Labour
Nathaniel B. Vah	Special Assistant, Ministry of Gender and Development
David Z. Logan	Coordinator of Liberia Coordinating Mechanism, Ministry of Health and Social Welfare
Vera C. Swengbe	Research analyst, Ministry of Foreign Affairs

* Annexes are issued in the language of submission only.

Joseph Johnson	Chief Human Rights Unit, Ministry of Justice
Viama J. Blama	Legal Counsel and National Coordinator for Peace, Human Rights and Citizenship Education, Ministry of Education
Olivia L. Marse	Director of School Health Division, Ministry of Education

Members of the Legislature

Edwin Snowe	Speaker of the House of Representatives
Isaac Nyenbo	President Pro Tempore, Speaker of the Senate
Fredrick Cherue	Chair, Standing Committee of Human Rights (Senate)

Truth and Reconciliation Commission

Jerome Verdier	Chairman
Bishop Arthur F. Kulag	Commissioner
Oumu Syllah	Commissioner
Pearl Brown Bull	Commissioner
Dede A-Dolopei	Commissioner
Sheikh Kafumba Konmeh	Commissioner
Gerald Coleman	Commissioner
Nathaniel Kwabo	Executive Secretary

Diplomatic community

Amb. Ansumana Ceesay	Special Representative of the Executive Secretary of the Economic Community of West Africa
Amb. Noumou Diakite	Head of Office, African Union
Essesien Ntekim	Minister, Deputy Chief of mission, Embassy of Nigeria
Peter Edako	Second Secretary, Embassy of Nigeria

United Nations agencies and international organizations

Marie-Threase Kaeting	UNDP, Deputy Resident Representative
Rozanne Chorlton	UNICEF, Country Representative
Renata Dubini	UNHCR, Representative

Rose Gabuka	UNFPA, Resident Representative
Masaneh S.K. Bayo	UNDP, Programme Manager of Human Rights and Gender Protection Programme
Chipo C. Nyambuya	UNDP, Governance Officer
Mohammed Fahnbulleh	UNDP, Programme Assistant
Raouf Mazou	UNHCR, Regional Repatriation Manager
Allen Lincohn	UNIFEM, Programme associate

UNMIL

Jordan Ryan	Deputy SRSG for Recovery and Governance
Eugene Nindorera	Chief, UNMIL Human Rights and Protection Section
Zainab Hawa Bangura	Chief, Civil Affairs
Kamudoni Nyasulu	Deputy Director, Legal and Judiciary System Support Division
Hiroko Mosko	Environmental Adviser
Andrea Tamagnini	Director, Reintegration, Recovery and Rehabilitation Unit
Marjo Callaghan	Chief of the Corrections Advisory Unit
Mohammed Alhassan	Police Adviser
Lorna Wilson Morgan	Police Officer
Joseph Gillespie	Human Rights Adviser, HRPS
Ireneo Namboka	Human Rights Adviser, HRPS
Raphael Abiem	Human Rights Adviser, HRPS
Kitty Ketevan Gagnidze	Human Rights Adviser, HRPS
Lucila Beato	Human Rights Adviser, HRPS
Kagwiria Mbogori	Human Rights Adviser, HRPS
Fiona Adolu	Human Rights Officer, HRPS

II. LIST OF PARTICIPANTS IN THE WORKSHOP TO PROMOTE AND PROTECT HUMAN RIGHTS

Government officials

Cyprus O. Seh	Ministry of Justice
Jerry Wonde	Ministry of Justice
William Togba	Ministry of Justice
Yussif Kaba	Judge
William Jallah	Ministry of Internal Affairs
Edward Gblee	Ministry of Health
Patrick Chorton	Ministry of Labour

Civil society organizations

Augustine Toe	Peace Commission
Robert Clarke	Lowe FM
Admed Sheviff	Heritage
D. Melim Nyanway	Independent National Commission on Human Rights
Ernest Passade	Independent National Commission on Human Rights
Sallu Swaray	
Morris Kamara	MODHAR
Patrick Lobbo	Veritas
Rebecca Freeman	MICAT
Nindi Tarley	New Democrat
Sonnie Marion	Sky FM
Kingston Harmon	King’s FM
Zeze Ballah	Public Agenda
Ellen Whyte	Independent National Commission on Human Rights
Bob Woods	National Chronicle

Augustine Octaves	King's FM
Timothy Opobo	AMPPLAM
Roosevelt Sackir	LINLEN
G. Wesseh	Independent National Commission on Human Rights
Caroline Bowah	FOHRD

UNMIL

Edwin Genowa	UNMIL radio
Micheal Sahr	UNMIL
Adama Dempster	UNMIL
Stephen Ricks	UNMIL
Ireneo Namboka	Human Rights Adviser, HRPS
Raphael Abiem	Human Rights Adviser, HRPS
Fiona Adolu	Human Rights Officer, HRPS

United Nations agencies

Edwin Dorbor	UNICEF
Mohammed Fahnbulled	UNAIDS

III. PARTICIPANTS IN MEETINGS WITH MEMBERS OF CIVIL SOCIETY

Robert Williams	Liberia Democracy
Jagbai Nah	Movement for the Defence of Human Rights in Liberia
Yussif Kaba	Judge
Augustine Toe	Peace Commission

IV. LIST OF PARTICIPANTS IN THE MEETING WITH PARAMOUNT CHIEFS OF GRAND CAPE MOUNT COUNTY

Bai K. Bafalie	Paramount Chief
Vanney K. Fahnbulleh	Traditional operation
Bamba Vanjan	Traditional men's affairs
Sakou Balo	Traditional Da-zoe
Ma-yatta Fahnbulleh	Traditional women's affairs
Ma-siadia I. Bonnas	Traditional local zoe
Kula Kromah	Traditional chief
B. John Gray	Adult assistance
Robert B. Kiazahi	Youth secretary
Lasidu Pusah	Political affairs adviser

V. MAP OF LIBERIA

– – – – –